

مراحل وخطوات البحث العلمي

إن المنهج العلمي يأخذ خطوات عديدة وأشكالاً مختلفة وفقاً لطبيعة المشكلة المراد حلها... وفقاً لما يلي:

1- الرغبة والدافعية:

ويمكن أن يكون هذا واحد من الأمور المهمة وهي رغبة الباحث وأهتمامه في التوصل إلى الحقائق معينة أو إثبات شيء مهم أو تحقيق نصر أو تحدي علمي مقابل معضلة معينة يمكن أن تخدم البشرية أو الحاجة في ظروف العمل للتوصل إلى الجديد واكتشاف المجهول... أو لفهم العلاقات السببية ومحاولة معرفتها والتحكم بها والاستفادة منها؛ أو لتوضيف حقيقة معينة وبناء نماذج رياضية أو التحقق من نتائج البحث سابق، وغيرها من أمور وأن كل ذلك يجعل الباحث أن يكون لديه الرغبة والدافعية في العمل والبحث المستمر.

2- تحديد موضوع البحث:

ويعتبر هذا من الأمور المهمة للباحث في تحديد الموضوع الذي سيبحث فيه ويجب التأكد من القيمة العلمية للبحث والتأكد من المادة العلمية التي تكفي لأجرائه والتأكد من توفر القدرة عند الباحث على ذلك. وتحديد عنوان البحث وعمل مسح شامل للدراسات السابقة وحصص المراجع الرئيسية للبحث وتقدير الزمن الكافي لإنجاز البحث والكلفة والمعوقات لغرض تجاوزها.

3- تحديد أهداف البحث:

يجب على الباحث أن يحدد أهداف البحث الذي ينوي الفوز فيه بحيث يحدد نوع الهدف هل هو التوصل إلى حقائق معينة أم اختبار فرضية معينة سببية بين المتغيرات أو التوصل إلى شيء جديد أو تصحيح خطأ معين أو تعديل مفهوم خاطئ أو اتخاذ قرار لحل مشكلة قائمة أو التطوير معرفي في مجال معين .

ويجب على الباحث أن يضع أسئلة معينة في بحثه ليتم الإجابة عليها... مثل ماذا تريد أو ماذا يمكن أن يحقق هذا البحث للمعرفة أو المشكلة القائمة وغيرها.

1.3- تصميم البحث:

يمكن أن نعرف تصميم البحث على أساس توفير المعلومات بأقل جهد. ويتم على أساسه تحديد المنهج المناسب للبحث وطريقة تنفيذه. من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

1. أين سيتم إجراء الدراسة؟

2. طبيعة المعلومات والبيانات اللازمة لأجراء الدراسة
 3. الفترة الزمنية والكلفة الإنتاجية
 4. هل الدراسة ميدانية أم لا ؟
 5. حجم العينة المناسبة
 6. الأساليب الإحصائية الخاصة بتحليل البيانات
 7. يجب تحديد المتغيرات المستقلة والتابعة والعلاقة بينها
 8. تهيئة الاستبيانات وتحديد نوع التجارب التي سيتم اعتمادها
 9. إضافة عناصر أو حذف البعض منها لغرض تحسين تصميم البحث
 10. تحديد الوسائل التي يعتمد عليها البحث هل هي استدلالية أم تجريبية أو محاكاة أو خليطا منها
- وتشكل أهم مراحل إعداد البحث، ويمكن إجمالها في ست عشرة خطوة:
- الأولى - خطوة اختيار موضوع، أو عنوان البحث.
 - الثانية - خطوة إعداد خطة البحث.
 - الثالثة - خطوة تسجيل البحث.
 - الرابعة - خطوة التمهيد.
 - الخامسة - خطوة مقدمة البحث.
 - السادسة - خطوة تحديد مشكلة البحث.
 - السابعة - خطوة تحديد فرضية البحث.
 - الثامنة - خطوة جمع المصادر والمراجع.
 - التاسعة - خطوة جمع المادة العلمية.
 - العاشر - خطوة صياغة البحث.
 - الحادية عشرة - خطوة خاتمة البحث.
 - الثانية عشرة - خطوة فهرسة المراجع.

الثالثة عشرة - خطوة ترقيم البحث.

الرابعة عشرة - خطوة ترتيب البحث.

الخامسة عشرة - خطوة الطباعة، وتجليد البحث.

السادسة عشرة - خطوة مناقشة البحث.

✓ الأولى - خطوة اختيار موضوع أي عنوان البحث

وهي أولى، وأهم خطوات إعداد البحث. ومن البديهي أن هذه الخطوة ضرورية للسير في الخطوات الأخرى. والاكيف يتسنى للباحث أن يقوم بالخطوات الأخرى للبحث، قبل أن تتضح الخطوة الأولى، وهي خطوة اختيار الموضوع. وقد تبدو الخطوة صعبة؛ نظراً لأهميتها، وعلى اعتبار أن معظم الموضوعات العلمية النظرية، والتطبيقية قد بحثت أو عناصرها غير واضحة ومتشعبة ولكن عكس ذلك، فالموضوعات العلمية، والحالات العلمية التي لم تبحث تبقى كثيرة جداً.

طرق اختيار عنوان البحث - تكاد تنحصر في طريقتين أو ثلاثة.

☞ الأولى - اختيار العنوان من قبل الباحث.

☞ الثانية - اختيار العنوان من قبل الأستاذ المشرف.

☞ الثالثة - اختيار العنوان من قبل الكلية.

1. الطريقة الأولى - اختيار العنوان من قبل الباحث

وهي الطريقة الأسلم، والأسلوب الأمثل في الاختيار. فالباحث هو صاحب بحثه، وهو مالكة، وهو المتخصص في موضوعه، وهو المسيطر على عناصره، وجزئياته ولديه الحاجة الملحة للكتابة فيه. ولذا فالضرورة تقتضي أن يكون الاختيار من قبله.

ويتم الاختيار غالباً أثناء فترة الدراسة الجامعية، واستناداً إلى مطالعات الباحث الغزيرة؛ حيث تتوفر لديه الخلفية العلمية عن موضوعه، وأفكاره، وجزئياته وعناصره، ومن ثم يرشح عدداً من المواضيع لبحوث الماجستير، والدكتوراه حيث يكون لديه الوقت الكافي للتأصيل، والترشيح وغني عن البيان القول: بأن عدم اختيار الباحث الموضوع بحثه أثناء الدراسة الجامعية لا يعني عدم قدرته، أو صلاحياته في الاختيار.

وهناك الكثير من الباحثين يختارون الموضوع على عجلة سريعة لتسجيله، والحصول على موافقة مجلس الكلية عليه لاكتساب الوقت، وضمان البدء السريع للفترة الزمنية الضرورية لمناقشة البحث، أو الرسالة مما يؤدي إلى الاختيار غير الموفق وغير المرغوب فيه للموضوع مما يفقد البحث أهميته، ويضع الباحث في مأزق يصعب الخروج منه إلا على حساب جهده، وإمكانياته الزمنية، والعلمية.

2. الطريقة الثانية - اختيار العنوان من قبل الأستاذ المشرف

وهذا الأسلوب وارد بالنسبة للكثير من الباحثين، والذين لا تسعفهم إمكانياتهم الزمنية، أو العلمية من اختيار الموضوع أثناء الدراسة الجامعية، أو بعدها.

وهذه الطريقة لا تمس سلامة الاختيار، وعلى العكس قد يتوافر لدى الأستاذ المشرف عدد من الموضوعات المهمة، أو التي تصلح أن يكتب فيها، فيكون اختيار الموضوع من قبل الأستاذ المشرف موفقاً. وللباحث في هذه الحالة أن يناقش الموضوع مع أستاذه، وأن يبادله الرأي فيه، وأن يحصل منه على إجابات محددة، ومفيدة، وعن الاستفسارات التي يوجهها، والتي تتعلق بموضوع بحثه؛ لتحقيق قناعته به.

3. الطريقة الثالثة - اختيار العنوان من قبل الكلية

حيث تقترح في العادة عدة موضوعات، وتنشرها في قائمة يختار الباحث موضوعاً واحداً منها.

شروط اختيار عنوان البحث - وهي:

أولاً - الجدة، والابتكار. أي أن يكون الموضوع جديداً لم يسبق أن كتب فيه، أو سجل، أو نوقش للحصول به على درجة الماجستير، أو الدكتوراه.

وتنص الأنظمة الجامعية عادة على ضرورة احتفاظ كل كلية في كل جامعة بسجل خاص تدون فيه موضوعات الماجستير والدكتوراه، التي سبق، وأن سجلت وضرورة تقييد الباحثين به عند التقدم لتسجيل بحوث الماجستير والدكتوراه.

ولعل عدم قبول الموضوعات التي سبق وأعدت فيها رسائل ماجستير، ودكتوراه سببه تحاشي ظواهر الانتكال والسرقة الأدبية، والعلمية. ولذا فإنه يمنع أن يكون الموضوع الواحد بحثاً لأكثر من رسالة، أو يكتب في الموضوع الواحد أكثر من باحث إلا في حالة واحدة، وهي مرور عشرة سنوات على مناقشة الموضوع، ويثور التساؤل هنا هل يجوز للباحث أن يسجل بحثاً سبق، وأن سجل، أو نوقش في جامعة أخرى؟؟ الواجب نعم.

والمنع هو بالنسبة للجامعة الواحدة فقط. وبهذا النظام تأخذ الجامعات السعودية، ومعظم الجامعات العربية، ومنها الجامعات الجزائرية، والأردنية، والمصرية.

ويثور تساؤل آخر حول المدة التي يجب أن تناقش خلالها البحوث المسجلة سواء الماجستير أو الدكتوراه.

والجواب: إن المدة الدنيا أي الحد الأدنى للمدة التي يجب أن تنقضي هي سنتان بالنسبة للماجستير، وثلاث سنوات بالنسبة للدكتوراه. إلا أنه يجوز تمديدتها بعذر تقبله الكلية، أو الجامعة، وإلى مدة سنة واحدة فقط بالنسبة لمعظم الجامعات العربية.

ولعل في هذا التحديد علاجاً لظاهرة الإهمال في الإعداد، حيث يقتضي الحال إلغاء أية بحوث تجاوزت المدة المذكورة، ولم يتقدم أصحابها لمناقشتها إلا أنه يجوز لهم إعادة تسجيلها من جديد بطلب موافقة جديدة من مجلس الكلية، ومدة جديدة، وعلى شرط ألا تكون قد سجلت من قبل باحث آخر، أو أن يسجل الباحث المذكور موضوعاً آخر.

ثانياً - الرغبة. وهي شرط ضروري يتعلق بالباحث. ويتوقف عليها نجاح البحث. فالباحث هو سيد بحثه، وهو صاحبه، وسوف تتأصل شخصيته العلمية من خلاله، ومن الضروري أن يبدع فيه، ويسأل الباحث نفسه أسئلة، ومنها:

- أ. هل أحب موضوعي، وهل أميل إليه ؟؟ وهل هو مشوق بما فيه الكفاية ؟؟
- ب. هل من الممكن إعداد رسالة عن هذا الموضوع ؟؟
- ت. هل يستحق ما سيبدل فيه من جهد، ذهني، أو جسدياً، أو مادياً ؟؟
- ث. هل من الممكن إعداد البحث خلال المدة المحددة له ؟؟
- ج. هل من الممكن تغطية البحث التغطية الكاملة ؟؟ وهل من الممكن إيجاد المادة الكافية له ؟؟
- ح. هل في طاقتي أن أقوم بهذا العمل ؟؟

وغيرها من الأسئلة التي تؤصل الإجابة عليها قدرة الباحث الفعلية، وصلاحيته البحث للإعداد وتحقيق عنصر الرغبة فيه.

ثالثاً - الدقة والوضوح. يتناول هذا الشرط المعنى، والغرض. فموضوع البحث يجب أن يكون واضحاً في معناه دالاً على المراد منه. دقيقاً في تناوله للأفكار، متقناً في الصياغة والتعبير، وبأسلوب سلس وكلمات محددة للغرض منه. فهمة الباحث ليس فقط في اختيار العنوان، أو الموضوع، وإنما إتقان الاختيار لفظاً، وتحديد غرضاً، وتعبير واضح جذاب لا لبس فيه، ولا غموض.

فالعنوان بالنسبة للبحث كالسهم بالنسبة للمرور فكلاهما يحدد، ويوضح الاتجاه السليم المستقيم الصحيح الذي يجب أن يسلكه الباحث.

رابعاً - التحديد اللفظي. بأن لا يكون طويلاً عملاً، ولا قصيراً مخلأً.

فيشترط بالنسبة للموضوع، أو العنوان التحديد للألفاظ والكلمات القليلة والتي تنفي بالغرض أي بيان المقصود، وخير الكلام ما قل ودل. ولذا فالضرورة تقتضي تحاشي العناوين الطويلة التي قد توجي بغرض أو معنى غير مقصود، أو بشعور ممل، وعدم التأثير في النفوس؛ فيفقد الموضوع جاذبيته، ورونقه. ومن جهة أخرى يجب ألا يكون الموضوع مختصراً، وموجزاً لدرجة الإخلال بالمعنى المراد به.

ويعني التحديد اللفظي تحديد الكلمات، أو المفردات التي يتكون منها العنوان، ويترك للباحث الاختيار السليم للألفاظ الدالة على المعنى دون طول عمل، أو قصر محل.

خامساً - توفر المصادر والمراجع. ويعتبر توفرها شرطاً ضرورياً لاختيار الموضوع، وعلى الباحث أن يتجنب المواضيع التي تتصف بندرة المراجع حتى لا يضيع وقته وجهده عبثاً. ومن هنا تقتضي الضرورة عدم التسرع في اختيار المواضيع البراقة والتي لا مراجع لها. ويقوم بعض العلماء القيمة العلمية للرسالة بكثرة المصادر، والمراجع، وتنوعها. وكذلك كثرة الاطلاع عليها، وعلى الأخص المراجع الأصلية ذات الاختصاص، ومنها المخطوطات، ومن المتفق عليه عدم جواز التحقيق لأية مخطوطة ما لم تتوفر نسخ منها عديدة إلى جانب النسخة الأصلية.

ولنا التنويه: إلى أن ضمان الاختيار السليم للموضوع سواء من حيث طرق، أو شروط الاختيار يكمن في الاطلاع الواسع من قبل الباحث على الكتب والمراجع الأصلية، والثانوية، والقديمة، والحديثة، وكذلك الدوريات كالمجلات، والجرائد.

✓ الثانية - خطوة إعداد خطة البحث

وهي خطوة لاحقة الخطوة اختيار الموضوع، وسابقة الخطوة جمع المادة العلمية ولكنها متزامنة مع خطوة جمع المصادر العلمية.

وتعتبر خطة البحث أهم الخطوات الأساسية، والهيكل التنظيمية للبحث وبالمقارنة فهي الهيكل التنظيمي، والبناء الهيكلي للبحث. وهي المشروع الهندسي لأقسام، وعناصر البحث المعنوية .. ولذا يجب أن توضع بإحكام، وأن ترسم بإتقان. وكما هو الحال بالنسبة للهيكل التنظيمي الهندسي للمبنى، فإن تخطيط الهيكل التنظيمية للبحوث يختلف تبعاً لاختلاف، وتنوع البحوث نفسها. سواء من حيث البيئة التي يعد فيها، أو الجامعة التي يتبعها الطالب، وغيرها. وكما يفعل المهندس يجب على الباحث أن يطلع بل أن يستعين في تخطيطه لبحثه بخطط البحوث السابقة، استرشاداً بها، وليس إتباعاً لطرقها، حتى لا يكون تخطيطه نابغاً من فراغ فكري، أو علمي، أو تنظيمي.

وتتناول الخطوط الرئيسة لخطة البحث الأمور التالية، وهي:

1. عنوان البحث
2. المقدمة
3. الأبواب والفصول، والمباحث، والمطالب، وعناوينها.
4. الخاتمة

ويجب أن يراعى بالنسبة لخطة البحث ما يلي :-

- ✍ يجب أن يبدأ التقسيم بالباب، وليس بالفصل؛ لأن الباب أعم من الفصل ويجوز للباحث أن يكتفي بتقسيم البحث إلى أبواب فقط، ولكن تفريع الأبواب إلى فصول أفضل.
- ✍ ليس هناك عدد محدد للأبواب والفصول متفق عليه منهجياً. فهذا أمر متروك للباحث يحدده تبعاً لمقتضيات بحثه، ومنها غزارة العناوين من عدمها. فهناك من العناوين ما هو غزير في مفاهيمه، وأفكاره، وجزئياته ومشكلاته يحتاج تأصيلها، والكتابة حولها إلى عدد أكبر من الأبواب والفصول.
- ✍ ليس بالضرورة أن يكون هناك تماثل بين أعداد التفريعات المتعلقة بالأبواب والفصول، والمباحث. فقد تقضي الضرورة الاكتفاء بعنوان أحد الأبواب، وعدم تفريعه. في حين إذا اقتضت الضرورة تفريع باب إلى ثلاثة فصول مثلاً، فلا يشترط أن تقسم الأبواب الأخرى إلى نفس العدد من الفصول. ونفس الشيء بالنسبة لتفريعات الفصول، فإذا قسم أحد الفصول إلى عدد معين من المباحث، فليس من الضرورة أن تفرع الفصول الأخرى إلى نفس العدد من تلك المباحث.
- ✍ لا يجوز مطلقاً تقسيم البحث إلى فرع واحد أي باب واحد، أو فصل واحد. وبـل يجب أن لا تقل التقسيمات عن باين، أو فصلين أو مبحثين
- ✍ لا يجوز تقسيم البحث إلى أبواب وفصول ، ومباحث دون ذكر عنوان لكل منها
- ✍ ضرورة التناسق والترابط بين العناوين كلها بمعنى أن تكون العناوين من جنس بعضها البعض. أي ضمن مؤشرات موضوع البحث، وجزئياته، وأفكاره. فالمنهجية في إعداد خطة البحث تقتضي أن تكون عناوين الأبواب من جنس العنوان الرئيسي للبحث، وأن تكون عناوين الفصول من جنس عناوين أبوابها؛ وأن تكون عناوين المباحث من جنس عناوين الفصول، وأن تكون عناوين المطالب من جنس عناوين المباحث التابعة لها.

وبعبارة أخرى يجب أن تكون عناوين التقسيمات مترابطة، محكمة، وضمن أفكار الموضوع، وذات علاقة مباشرة به حتى تبدو خطة البحث قوية، محكمة متماسكة؛ لأنها تعتبر الهيكل التنظيمي الهندسي للبحث، وإلا كان البحث مهلهلاً، ويتطلب إدخال تعديلات مستمرة على عناوين الخطة مما يعيق إعداد البحث، أو إخراجه بالشكل اللائق به منهجياً، وموضوعياً. من المتفق عليه منهجياً أن ترتب تقسيمات البحث كالتالي: الباب، ثم الفصل ثم المبحث، ثم المطلب، ثم الفرع، ثم البند.

ومن المتفق عليه منهجياً أنه إذا فرع الباب إلى فصول يكتفى بكتابة مقدمة قصيرة عنه، وعلى أن يترك الشرح، والصياغة المفصلة لفروعه أي فصوله، ومباحثه، ومطالبه.

تعديل خطة البحث

وهو أمر جائز، ويعتبر ضرورياً، وبديهيّاً في كثير من الحالات، وذلك على ضوء مطالعات الباحث المتأنية أثناء إعداد البحث. فخطّة البحث الأولى، والتي سجلت في الكلية التي ينتسب إليها الباحث هي خطة مبدئية وضعت بصورة ارتجالية، وتستند إلى مفاهيم أولية استخلصها الباحث بالقراءة السريعة غالباً. وهي خطة تخمينية ليس إلا وغالباً ما يجد الباحث ما يخالفها، أو يتناقض مع عناصرها، وأفكارها. وعليه تسمح أنظمة الجامعات بإجراء تعديلات، ويشترط أن تكون غير جوهرية، وعلى بعض عناوين الأبواب والفصول، وعلى ألا تمس جوهر الموضوع. وإلا فكل تعديل جوهري في عناصر الخطة الرئيسة يؤدي إلى تغيير في جوهر الموضوع يقود بالتالي إلى إلغاء الخطة بكاملها، ومن ثم إلغاء الموضوع. وفي هذه الحالة يتطلب الأمر تقدم الباحث بموضوع جديد آخر ترفق به الخطة الجديدة إلى مجلس الكلية للحصول على موافقة جديدة منه. ويتطلب التغيير في خطة البحث، والمسموح به إبلاغ الكلية وبصفة رسمية؛ وعلى اعتبار أن الخطة الجديدة أصبحت مخالفة في بعض عناصرها، وعناوينها للخطة الأولى المودعة في الكلية، والتي جرى التصديق عليها، والموافقة على الموضوع بناءً عليها. وغالباً ما يكون التعديل في شكل استبدال عناوين بأخرى، أو نقل، وإعادة ترتيب العناوين بين الأبواب والفصول. ويتطلب التعديل أيضاً إبلاغ الأستاذ المشرف على البحث.

✓ الثالثة - خطوة تسجيل البحث

وهي خطوة شكلية إجرائية، وضرورية والمقصود منها تسجيل خطة البحث بعناوينها أي عناوين الأبواب والفصول، والمباحث، والمطالب، والفروع، والبند وذلك للحصول على موافقة مجلس القسم ثم مجلس الكلية، وبعد عرضها على الأستاذ المشرف، وموافقته عليها، والتي تبدأ المدة التي يستغرقها إعداد البحث ومناقشته. وبالنسبة لأنظمة معظم الجامعات العربية تكون مدة بحث الماجستير ثلاث سنوات منها سنة ونصف لدراسة المواد المقررة، وسنة ونصف أخرى للانتهاء من إعداد البحث. وبالنسبة للدكتوراه تكون المدة أربع سنوات منها سنتان لدراسة المواد، وسنتان لإعداد البحث. وبالنسبة للماجستير تبدأ المدة، وهي من سنة إلى سنتين بعد انتهاء الباحث من ساعات الدراسة، وهي ٢٤

ساعة بالنسبة للجامعات الأردنية. وبالنسبة للدكتوراه تبدأ المدة وهي سنتان أو ثلاث أو أربع، وبعد انتهاء الباحث من دراسة الساعات المقررة عليه، وهي ٣٢ ساعة أو ٢٦ ساعة. وهذا خاص بالجامعات الأردنية، ومنها جامعة جرش الأهلية.

وتتم خطوة تسجيل البحث بمراحل عديدة نوجزها في ما يلي:

1. الحصول على موافقة الأستاذ المشرف على عنوان البحث، وخطته
2. الحصول على موافقة مجلس القسم الذي ينتمي إليه الأستاذ المشرف أو موضوع البحث والذي يدخل ضمن اختصاصه القانوني بالنسبة لموضوعات القانون. وقسم الفقه بالنسبة لموضوعات الفقه. وقسم علوم القرآن بالنسبة لموضوعات التفسير. وقسم النحو بالنسبة لموضوعات النحو وقسم التاريخ بالنسبة لموضوعات التاريخ. وقسم الأدب بالنسبة لموضوعات الأدب، وكذلك نفس الشيء بالنسبة للعلوم الأخرى
3. الحصول على موافقة مجلس الكلية التي يعد البحث فيها، ويدرس موضوع البحث في أحد أقسامها. ولذلك يشترط توافر شروط معينة كان يكون الموضوع جديداً، وواضحاً، ودقيقاً في عنوانه. ويُشترط بالنسبة للباحث أن يكون حاصلاً على تقدير جيد في البكالوريوس بالنسبة لتسجيل البحث للحصول على الماجستير، وعلى تقدير جيد جداً في الماجستير لتسجيل بحث الدكتوراه، وهذا هو السائد في معظم الجامعات العربية، ومنها الأردنية، والسعودية، والمصرية والجزائرية.
4. تبدأ مدة إعداد البحث من تاريخ موافقة مجلس الكلية على تسجيله. وعلى الباحث الانتهاء من إعداده خلال هذه المدة، وهي في الغالب سنة ونصف، أو سنتان يمكن أن تمتد إلى ثلاث سنوات بالنسبة لبحث الماجستير، وثلاث سنوات إلى أربع بالنسبة لرسالة الدكتوراه
5. عند انتهاء مدة إعداد البحث، وإذا لم يتقدم الباحث لمناقشة بحثه، وإذا رأى مجلس الكلية عدم جدية الباحث، فإنه يصدر قراراً بإلغاء تسجيل البحث، ويسقط حق الباحث في بحثه، ويُعطى الموضوع لباحث آخر.
6. أثناء مدة الإعداد يجب على الباحث أن يكون على اتصال دائم بأستاذه المشرف وكذلك بالكلية ويجوز للباحث إدخال تعديلات غير جوهرية على خطة البحث، وعلى شرط ألا تمس جوهر الموضوع كتعديل وتغيير بعض عناوين الأبواب، أو الفصول، أو المباحث، أو المطالب، وكذلك أثناء الإعداد.
- وفي حالة إدخال تعديلات جوهرية في العناوين من شأنها أن تغير موضوع البحث، أو عنوانه يصدر مجلس الكلية قراراً بإلغاء التسجيل، ويطلب من الباحث التقدم بالموضوع، أو العنوان الجديد، مرفقاً بالخطة الجديدة لتسجيله من جديد.
7. الحصول على إذن الأستاذ المشرف لطباعة البحث، والتي غالباً ما تكون طباعة أولية، ولعدد قليل من النسخ تحدد الكلية، وهذا الإذن يعتبر مؤشراً على صلاحية البحث للمناقشة

8. صدور قرار من مجلس الكلية بتشكيل لجنة المناقشة. والتي غالباً ما تكون مكونة من ثلاثة أو أربعة أعضاء برئاسة الأستاذ المشرف. وتقتضي أنظمة الجامعات العربية، ومنها الأردنية أن يكون أحد أعضاء لجنة المناقشة من جامعة أخرى.
9. صدور قرار من مجلس الكلية بتحديد تاريخ، وموعد المناقشة
10. المناقشة تتم عادة بصورة علنية يتلقى أثناءها الباحث التعليمات، والإرشادات والانتقادات، والأخطاء المتعلقة الواردة في بحثه، وفي العادة أن يقف الأستاذ المشرف موقف المدافع عن الرسالة أثناء المناقشة.
11. في نهاية المناقشة يتداول أعضاء اللجنة الآراء حول الرسالة بصورة سرية، وفي مكان مغلق ثم يعلنون النتيجة أمام الحاضرين بقبول الرسالة، أو رفضها.
12. في حالة الموافقة على الرسالة تصدر التوصية من قبل لجنة المناقشة إلى الكلية، أو الجامعة، بمنح المتقدم بها درجة الماجستير أو الدكتوراه، وعلى الأستاذ المشرف وعضوي اللجنة كتابة تقاريرهم عن الرسالة ترفق بالتوصية، وترفع إلى مجلس الكلية.
13. صدور قرار من مجلس الكلية، يعقبه قرار من مجلس الجامعة بالموافقة على منح درجة الماجستير، أو الدكتوراه للباحث
14. تقديرات درجات الماجستير والدكتوراه هي مقبول، أو جيد، أو جيد جداً، أو ممتاز. ويجوز للجنة المناقشة أن توصي بمنح الرسالة درجة الشرف الأولى، أو الثانية، وفي حالة الحصول على تقدير جيد جداً، أو ممتاز. ولا تمنح درجة الشرف أبداً لتقدير المقبول، أو الجيد، وفي العادة تعني درجة الشرف تبادل الرسالة مع الجامعات الأخرى، وكنظام قديم كانت تأخذ به بعض الجامعات العربية.
15. الطباعة النهائية للرسالة بعد تصحيح الأخطاء، واتباع الإرشادات، والتعليمات الصادرة أثناء المناقشة
16. في حالة رفض الرسالة يفرق بين حالتين:

— توقيت الحالة الأولى: إذا كان الرفض سببه عدم صلاحية الرسالة كبحت، أو كونها رسالة قديمة، ولا تقدم جديداً للمكتبة العلمية، أو إنه قد سبق، وأن سجل موضوعها أو نوقشت من قبل باحث آخر، ففي مثل هذه الحالات يكون الرفض نهائياً، ويُلغى حق الباحث، وعليه أن يختار موضوعاً جديداً، ويتقدم به ثانية للحصول على موافقة من مجلس الكلية، وهنا تبدأ مدة جديدة.

— الحالة الثانية: إذا كان الرفض سببه وجود أخطاء، أو أمور شكلية يمكن معالجتها، ولا تمس جودة البحث، فالرفض في هذه الحالة لا يكون نهائياً، وإنما يعطى الباحث فرصة أخرى، أي مدة أخرى، أو كسنة أشهر مثلاً يعالج الأخطاء، والنواقص المنوه عنها، ثم يحدد له موعداً، وتاريخاً جديداً لمناقشة بحثه، أو لمنحه الدرجة.

ولنا القول هنا : إن هناك اتجاهاً في بعض الجامعات بإلغاء التقديرات الممنوحة الدرجة الماجستير والدكتوراه. وإني من المؤيدين لذلك بناء على اعتبارين ومن موضوع آخر. الاعتبار الأول - أن التقديرات هي أمور نسبية تختلف من لجنة لأخرى، بل الاعتبار الثاني - إن قيمة الرسالة ليس في التقدير الممنوح لها، وإنما فيما يقدمه الباحث من بحوث، ونشاطات، وعلوم، وفيما سيضيفه من فوائد، ومنافع علمية للمكتبة مستقبلاً.

✓ الرابعة - خطوة التمهيد

وتلي صفحة المحتويات مباشرة. ولكن ليس شرطاً أن يلتزم بها كخطوة من خطوات البحث. ويذكر الباحث فيها الجهود التي بذلها في إعداد بحثه، سواء كانت ذهنية أو فكرية، أو مادية، أو نفسية أو معنوية منذ تسجيله للبحث إلى حين التقدم به للمناقشة. ويذكر الباحث فيها أيضاً اسم المشرف على بحثه، والأشخاص أصحاب ذوي الاختصاص الذين ساهموا في إعداد البحث. ويشير الباحث إلى جهودهم مع الشثناء، والشكر لهم، ولكن بغير مبالغة في الإطراء، والمجاملة. ويذكر الباحث فيها أيضاً أسماء كل من ساهم في إعداد البحث: كالدوائر الحكومية، والمراكز الرسمية، وغير الرسمية والجهات والدوائر، والوحدات والمكاتب والأفراد الذين يعملون فيها، وشكرهم. وننوه أنه ليس هناك ضرورة لتخصيص صفحة كاملة من البحث لشكرهم.

فيكفي بالنسبة للشكر أن يكون في صفحة التمهيد، أو مقدمة البحث.

✓ الخامسة - خطوة مقدمة البحث

ويفضل الإيجاز، والاكتفاء بصفحة إلى ثلاث صفحات على الأكثر، وبحيث يذكر الباحث فيها العناصر التالية، وبإيجاز، وفي حدود ثلاثة أسطر لكل عنصر :

١. - التعريف بموضوع البحث أي عناصره وأفكاره، وأبعاده، وجزئياته، ومشكلاته الرئيسة

أهمية البحث: يبين الباحث مكانها، والأسباب والمبررات التي تستند إليها أهمية البحث، وكذلك أهمية النتائج التي توصل إليها الباحث في بحثه.

غرض البحث ويتعلق بالسبب الرئيسي الدافع لإعداد البحث، وبشيء من التحديد. فلكل بحث هدفه، ودوافعه، وأغراضه فضلاً عن الهدف العام لكل البحوث، وهو الهدف العلمي. فالباحث يبين على سبيل المثال: فيما إذا كان الغرض يكمن في دراسة إخبارية، أو نظرية، أو ترفيحية أو اكتشاف صحة نظرية، أو تبنيها، أو نقضها. أو اختراع آلة أو جهاز، أو أداة يستعين بها الباحث في إعداداته لبحثه، وخاصة إذا كان يتعلق بالعلوم الطبيعية، أو التطبيقية. وكذلك قد يكمن الغرض في محاولة الباحث تحليل حادثة تاريخية، أو إجراء دراسة حول شخصية ما كعالم أو رجل سياسة، أو قائد عسكري، أو شخصية قدمت خدمات جليلة للإنسانية. وقد يكمن الغرض أيضاً

في إجراء دراسة معينة خلال فترة زمنية محددة. وقد يكمن الغرض أيضاً في استهداف صياغة توصيات، أو مقررات، أو نصائح تقررت في إحدى الملتقيات الفكرية، أو الندوات العلمية. وقد يكمن الغرض أيضاً في أنه للمتعة العقلية، أو التأمل الفكري أو النفع الإقتدائي، أو النصح الدعوي.

منهجية البحث: وما إذا كانت استنباطية، أو استقرائية، أو تجريبية، أو وصفية، أو تربوية، أو استردادية تاريخية. - وتتناول أيضاً الخطوات الأساسية للبحث والأساليب التي استخدمها الباحث في إعداداته لبحثه: كالأاليب التعبيرية واللفظية، والمتزادات، والجمال، والتراكيب وغيرها. وتشمل المنهجية أيضاً الوسائل المادية كالعينات البشرية، والأدوات والآلات، والأجهزة، والخرائط ووسائل الإيضاح، وغالباً ما تتعلق هذه بالبحث العلمي التطبيقي.

هـ - الدراسات السابقة للبحث ويذكر الباحث علاقتها الوثيقة بالبحث، وفائدتها في بلورة مشكلة البحث والمنهج، والأدوات التي استخدمتها الدراسات السابقة للاستفادة منها. وكذلك أخطاء الباحثين السابقين، ونتائج دراساتهم، ومساهماتهم بالنسبة لمشكلة البحث. وكذلك بيان المراجع لتلك الدراسات وغيرها مما يعتبر إضافات جديدة يستند إليها الباحث لوضع بحثه في موضعه السليم دراسياً.

الأشخاص والجهات ومنهم المشرفون الذين ساهموا في إعداد البحث، وتقديم المعلومات له -.

العناوين الرئيسة للبحث أي عناوين الأبواب فقط إذا قسم البحث إلى أبواب، أو عناوين الفصول فقط إذا اقتصر البحث على ذلك.

كتابة اسم الباحث، وجامعته، والسنة بالهجري، والميلادية، وفي أسفل الصفحة.

السادسة - خطوة تحديد مشكلة البحث ونوصلها ضمن المحاور الأربعة التالية:

الأول - معنى المشكلة.

الثاني - تحديد المشكلة.

الثالث - صياغة المشكلة.

الرابع - شروط المشكلة.

أولاً - معنى المشكلة. وتعني موضوع البحث، وهو أوسع من العنوان، ولو أنه يطلق عليه أحياناً. فإذا كان الموضوع يمثل لوحة مرور، فإن العنوان يمثل السهم المرسوم عليها؛ ليشير بصورة أدق إلى طريق المرور.

تشبيه مع الفارق. ولنتقرب المعنى إلى الأذهان نقول: إن مشكلة اقتناء السيارة لا تكمن فقط في دفع ثمنها، ولو أنه - عنوان، أو مؤشر على شرائها، وإنما تكمن في كل ما يتعلق بموضوع اقتنائها من دفع النقود، وزيارة المعارض، وتحديد زمن الزيارة ومعاينة السيارات، والاستفسارات عن أثمانها، ومعاينة أنواعها، وألوانها، وقوتها وسعة حجمها، وسنة صنعها، وفحصها، وتجربتها، وغيرها من الحثيات التي تساعد وتساهم في شراء السيارة.

وكذلك مشكلة البحث العلمي فهي لا تتمثل في عنوانه فقط، وإنما تمتد، وتتسع لتشمل موضوعاته، وكل ما يتعلق بها من أفكار، وجزئيات، وعناوين، وجوانب وأبعاد، ومسائل ... وغيرها من الحثيات التي يمكن بلورتها ضمن المحاور الثاني، وهو تحديد المشكلة.

إن مشكلة البحث موضوعها علمي مجتمعي في آن واحد. ومن المفروض أنها تعالج مشكلة مجتمعية علمية اجتماعية اقتصادية، ثقافية، قانونية الخ.

وبالتالي يفترض أن تشمل المشكلة موضوع الدراسة بكل أبعاده، وحثياته، وعناوينه، وأسبابه وأفكاره وعيناته، ومجالاته، ووحداته، وأجهزته، وبحيث لا تختصر المشكلة في عنوان البحث فقط.

ثانياً - تحديد المشكلة. وتمثل خطوة أولى متقدمة، وعلى الباحث أن يقوم بتحديد عناصرها، وبلورة عناصرها، وأفكارها، والتي تتمحور حول محاور عديدة يضفي بيانها وضوحاً شديداً يساعد الباحث على تحديد مشكلة بحثه، وأبعادها، ومن أهم هذه المحاور:

عناصر المشكلة، والأفكار والمسائل، والجزئيات، والمبادئ، والحيثيات والجوانب، والأبعاد وغيرها، وبحيث يجب تحديدها، وعدم تركها عامة ويجب أن تكون ألفاظها، ومدلولاتها دقيقة تدل على معانيها المقصودة.

هدف المشكلة. أي هدف الموضوع موضوع البحث والدراسة. أي الهدف المنشود من إجراء الدراسة الأساسية للمشكلة، وهل تتمثل في دراسة نظرية ترفيحية لا تضيف معرفة جديدة قيمة إلى الحقل الدراسي النظري، أو تتمثل في الوصول إلى حقيقة، أو نظرية علمية جديدة، أو حل مشكلة اجتماعية مستعصية أو اكتشاف علمي جديد كاختراع آلة جديدة، أو جهاز جديد، أو أداة جديدة فعالة يساهم استخدامها في استحداث تطور تقني منشود، أو تنمية اقتصادية، أو اجتماعية، أو تكنولوجية محددة، ومرسومة في الخطط التنموية المبرمجة. ويفترق الهدف عن الغرض حيث يعني الأول النتائج المستهدفة، بينما يعني الثاني السبب أو الدافع إلى إجراء الدراسة.

3. أهمية المشكلة. وهل تعود مثلاً إلى ارتباطها، وعلاقتها بالمجتمع، وهل يمثل البحث فيها أهمية جديدة، ويُعتد بها في حل بعض المشكلات التي يعاني منها المجتمع. أو هل تعود هذه الأهمية إلى كون هذه الدراسة تكمل دراسات سابقة لم تكتمل، أو أبعاد علمية مجتمعية لم تبحث، ولم تتبلور أو جزئيات لم تشبع بحثاً، أو مشاكل علمية حياتية لم تعالج أو نظريات عامة إنسانية، أو تطبيقية بحاجة إلى اكتمال، أو خارجة... الخ. جمع، أو تفصيل، أو ترتيب، أو إجراء تجربة معملية، أو غير معملية داخل المختبر أو هل تعود أهمية هذه الدراسة إلى كونها محاولة لسد الفراغ التكنولوجي باختراع آلة، أو جهاز أو أداة، أو اكتشاف نظرية جديدة، أو معادلة رياضية يستعان بها للوصول إلى حقيقة علمية معتبرة تساهم في تقدم المجتمع، وحل مشاكله إنسانية كانت أم علمية تكنولوجية.

4. منهجية المشكلة والمتابعة في الدراسة، وتناول عادة الأساليب في الصياغة والإنشاء، والتعبير. وكذلك تحديد العينات، والأدوات المستخدمة، والأشخاص المفحوصين، أو محل التجارب والمصطلحات العلمية، والأدوات القياسية والكمية، والإحصائية، والحسابية والرقمية، والأجهزة والخرائط، والرسومات

5. زمن ومكان المشكلة. أي تحديد الفترات الزمنية التي تمت فيها دراسة المشكلة كان تكون في أحد القرون الزمنية، أو من سنة لأخرى، أو في فترة زمنية محددة بالأيام، أو الأشهر، أو السنين.

6. وكذلك تحديد أمكنة الدراسات مثل تناولها أحياء مجتمعية محددة كالأحياء الفقيرة، أو الغنية، أو المريضة أو أحياء تكثر فيها الجريمة، أو تناول المخدرات. أو مجتمعات الذكور، أو الإناث، أو كبار السن، أو أمكنة التجارب كالمصانع والمختبرات، والمعامل ... الخ.

7. وحدات المشكلة. أي الجهات الإنسانية والمادية التي ساهمت في إجراء الدراسة: كالدوائر الحكومية، والوزارات. والمديريات والأقسام، والتنظيمات، والمكتبات والمجتمعات المحلية الخاصة كالنقابات والأحزاب، والجمعيات... إلخ.
8. مجالات المشكلة. والتي تكون غالباً في شكل أسئلة تحتاج لأجوبة حول موضوع غامض يحتاج إلى توضيح، أو إكمال نقص، أو تفصيل مجمل، أو تهذيب مطول أو اختصار موسع، أو ترتيب مختلط، أو جمع متفرق، أو تفكيك مركب.
- أو أن المجال يتعلق بنقض نظرية، أو تأكيد حقيقة علمية، أو فحص، أو تنفيذ أقوال أو تبني، أو تنفيذ أدلة، وحجج وبراهين أو الرد على مقالة، أو حصر تقارير؛ أو نشر توصيات.

- أو يتعلق بتحليل شخصية مجتمعية علمية، أو أدبية معتبرة، وتبني مراجعها ومؤلفاتها، أو التعليق عليها، أو الإطلاع على آثارها، واجتهاداتها، أو الاقتداء بها ... إلخ.
- أو يتعلق بالتعقيب على قضية، وكشف ما فيها من حقائق، أو ضلالات، أو زيف أو يتعلق بإجراء تجربة علمية معملية مختبرية، أو مختبرية، أو تطوير جهاز، أو آلة أو اختراع أداة ... إلخ.
- أو يتعلق بنقض نظرية علمية، أو تأكيد صحة حقيقتها، أو اكتشاف نظرية، أو حقيقة علمية جديدة.

ثالثاً - صياغة المشكلة. يكاد يتفق معظم أساتذة البحث العلمي على صورتين للصياغة:

وهما: أولاً - الصورة التقريرية الخبرية.

ثانياً - الصورة الاستفهامية السؤالية.

أولاً - الصورة التقريرية الخبرية وبحيث تصاغ المشكلة، ويعبر عنها بعبارات خبرية تقرر فحواها، وموضوعها. وبهذه الصورة يشير الباحث إلى لب موضوعه جوهر مشكلة بحثه. وأن تصاغ بسهولة، ووضوح.

وهذه الصورة مألوفة لدى الباحثين، ويعيها كأنها توحى بالإجابة، وعدم إضافة معرفة جديدة، أو أثر ذي أهمية، أو معلومة زائدة، أو فائدة معتبرة، أو نتيجة متوخاة قد يصل إليها الباحث في دراسته المشكلة بحثه.

ولذلك يفضل الباحثون الإقلاع عنها، وباستخدام الصورة الثانية - صيغة السؤال. أمثلة على الصورة التقريرية الخبرية علاقة المخدرات بانتشار الجريمة.

التدخين، وعلاقته بالسرطان .

الشدوذ الجنسي، وعلاقته بالإيدز .

التضخم المالي بسبب ارتفاع الأسعار .

العنف الأسري، وعدم التعليم .

إنخفاض معدلات القبول يؤدي إلى انخفاض مستويات النجاح في الجامعات.

ثانياً - الصورة الاستفهامية السؤالية: تصاغ مشكلة البحث بالسؤال، ويكون ذلك أفضل؛ لأنها لا توجي بالإجابة، ولا تفضي إلى نتيجة مؤكدة، وبذلك تعتبر أصحمن الصيغة الأولى كدافع، وسبب هام لدراسة المشكلة.

وغالباً ما تكون صيغة السؤال لعبارتين، أو متحولتين، أو عاملين يكون الأول سبباً في حدوث الآخر. أو وجود الأول سبباً في انعدام الثاني.

أمثلة على هذه الصورة هل للمخدرات علاقة بانتشار الجريمة ؟ ؟

هل التدخين يسبب الإصابة بالسرطان ؟ ؟ .

هل الترهل الإداري يسبب انخفاض مستوى الأداء ؟ ؟ .

هل هناك علاقة بين العمالة الوافدة، والبطالة المحلية ؟ ؟ .

هل السرعة سبب حوادث السير ؟ ؟ .

رابعاً - شروط المشكلة.

1. الصياغة الدقيقة، والجيدة للمشكلة باستخدام أفضل الألفاظ الدالة على أفضل المعاني المقصودة، واستخدام - الكلمات، والعبارات الواضحة والسهلة، والصريحة؛ ليكون الفهم لها واضحاً، وميسراً، وبعيداً عن التعبيرات المعقدة، والتأويلات الغامضة.

2. الصياغة يجب أن تكون تعبيراً عن العلاقة بين متحولين، أو أكثر، أو بين عاملين أحدهما يسمى المستقل، ويكون مؤثراً في آخر يسمى التابع.
3. أن تعالج المشكلة موضوعاً علمياً جديداً، حديثاً، مبتكراً، ولا يمنع أن تعالج جزئية تابعة لموضوع بحث سابقاً، وتحتاج إلى تأصيل، وتحليل أكثر.
4. أن ترتبط المشكلة بالعلاقات والحيثيات المجتمعية بحيث تساهم مساهمة فعالة في حل بعض المشكلات التي يعاني منها المجتمع الإنساني سواء كانت هذه المشاكل علمية نظرية إنسانية، أو علمية تطبيقية، وسواء كانت صحية العنف الأسري، وعدم التعليم
5. انخفاض معدلات القبول يؤدي إلى انخفاض مستويات النجاح في الجامعات

ثانياً - الصورة الاستفهامية السؤالية: تصاغ مشكلة البحث بالسؤال، ويكون ذلك أفضل؛ لأنها لا توحى بالإجابة، ولا تفضي إلى نتيجة مؤكدة، وبذلك تعتبر أصحمن الصيغة الأولى كدافع، وسبب هام لدراسة المشكلة.

وغالباً ما تكون صيغة السؤال لعبارتين، أو متحولين، أو عاملين يكون الأول سبباً في حدوث الآخر. أو وجود الأول سبباً في انعدام الثاني.

أمثلة على هذه الصورة هل للمخدرات علاقة بانتشار الجريمة ؟؟

هل التدخين يسبب الإصابة بالسرطان ؟؟ .

هل التساهل الإداري يسبب انخفاض مستوى الأداء ؟؟

هل هناك علاقة بين العمالة الوافدة، والبطالة المحلية ؟؟ .

هل السرعة سبب حوادث السير ؟؟ .

ثالثاً - تحديد الفرضية.

وتمثل خطوة لاحقة لمشكلة البحث، وتتمحور حول محاور عديدة منها:

— رأي يعتنقه الباحث، ويتصوره حل مشكلة بحث يعالجها.

— حل مقترح خاضع للاختبار، والامتحان.

— تعبير عن المسببات، والأبعاد التي أدت إلى المشكلة.

__ نقطة ارتكاز يدور حولها البحث لاختبار صحته.

متطلبات تحديد الفرضية:

__ التمييز بين الفرضية، والنتيجة.

__ التمييز بين الفرضية، والافتراض.

__ التمييز بين الفرضية، والحقيقة.

__ التمييز بين العامل المستقل، وهو السبب، وبين العامل التابع، وهو النتيجة.

__ تقدير قيمة الفرضية بالنسبة لأساسيات المشكلة.

__ صياغة الفرضية بشكل يسهل امتحانه واختباره

__ التفريق بين الفرضية والنظرية.

__ التفريق بين الفرضية والقانون.

1. الفرق بين الفرضية والنظرية الفرق في الدرجة لا في النوع

فالفرضية في بدايتها تسمى نظرية، وعند اختبارها بمزيد من الحقائق بحيث تتلاءم مع النظرية تصبح الفرضية نظرية الفرضية تخمين مؤقت أما النظرية فهي فرض نهائي.

2. الفرق بين الفرضية، والقانون

الفرضية تخمين معقول مبني على دليل يمكن الحصول عليه عند افتراض الفرضية، وعند اختيار الفرض النهائي من بين الفرضيات الموضوعية يصبح الفرض النهائي هو النتيجة الرئيسية التي تنتهي إليها الدراسة.

أما القانون: فهو يمثل العلاقة، أو النظام الثابت الذي لا يتغير بين ظاهرتين، أو أكثر على شرط أن هذه العلاقة الثابتة الضرورية بين الظواهر يجب أن تكون تحت ظروف معينة. فهي ليست مطلقة. أي أن القوانين محدودة بظروف زمانية،

ومكانية. وكذلك بالقوانين تقريبية بمعنى أنها تدل على مقدار معرفة الباحثين بالظواهر التي يقومون بدراستها في وقت معين. وبالتالي يمكن أن تستبدل القوانين القديمة بقوانين جديدة.

نتيجة - إن مصطلحات الفرضية، والنظرية والقانون، والنتيجة، والتعميم تعني نفس الشيء تقريباً، لأنها تتصل ومتعلقة بكل المشكلة بناء على البحث والدراسة. صحيح أن الفرضية تخمين مؤقت معقول والنظرية هي فرضية نهائية مبنية على أدلة متجمعة، ولكن التمييز بين الفرضية، والنظرية يبقى أمراً نسبياً.

وكذلك فإن كانت الفرضية تخمينية مؤقتة، فإن النتيجة ولو كانت نهائية، فإنها لا تعني بالضرورة أنها الحقيقة الثابتة النهائية.

رابعاً - صياغة الفرضية

يكاد يتفق أساتذة البحث العلمي على صورتين للصياغة، وهما:

1. صيغة الإثبات حيث يتم صياغة الفرضية بشكل يثبت علاقة بين عاملين إما بشكل إيجابي، أو سلبي. وتسمى..فرضية مباشرة، أو تقريرية
2. صيغة النفي صياغة أو حيث يتم صياغة الفرضية بشكل ينفي وجود أية علاقة بين العاملين. ويسمى هذا النوع - الفرضية الصفرية.

أمثلة على صياغة الفرضية:

أولاً - صياغة الإثبات:

__ هنالك علاقة قوية إيجابية، أو سلبية بين أسلوب الإشراف الإداري، وبين إنتاجية العامل.

__ هنالك علاقة قوية إيجابية، أو سلبية بين مستوى تعليم الفرد، وبين مستواه الاقتصادي أو الاجتماعي، أو السياسي.

__ هنالك فروقات إحصائية ذات أهمية بين مواقف المستهلكين من ذوي الدخل المتوسط، والعالي نحو نوع معين من الغذاء.

__ هنالك فروقات إحصائية ذات أهمية بين اتجاهات الطلبة نحو التعليم المهني

__ هنالك علاقة بين عدد ساعات الدراسة للطلبة، وبين تحصيلهم العلمي.

__ هنالك علاقة بين انتشار المخدرات، وبين ارتفاع نسبة الجرائم.

__ هنالك علاقة بين انتشار المخدرات، وقصور التشريع القانوني.

__ هنالك علاقة بين انتشار المخدرات، والعنف العائلي.

__ هنالك علاقة بين قصور التشريع القانوني، وظلم المرأة.

__ هنالك علاقة بين قصور التشريع القانوني، وعدم المساواة بين الرجل والمرأة.

ثانياً - صيغة النفي:

__ ليس هناك علاقة بين قصور التشريع القانوني، وجرائم الشرف، والعرض.

__ ليست هناك علاقة بين العادات الاجتماعية، وبين مستوى التعليم.

__ ليس هناك علاقة بين العادات الاقتصادية، وبين انخفاض مستوى الدخل القومي.

__ ليس هناك علاقة بين ارتفاعات الأسعار، وبين انخفاض الدخل، أو ارتفاعها.

__ ليس هناك علاقة بين التضخم، والتنمية الاقتصادية.

__ ليس هناك علاقة بين التضخم والكساد، أو الانتعاش الاقتصادي.

__ ليس هناك علاقة بين العادات الاجتماعية، أو الدينية، وجرائم الجنس، أو الاعتداء على الأطفال.

__ ليس هناك علاقة بين وجود فروق إحصائية بين اتجاهات الطلبة والطالبات نحو التعليم المختلط.

أمثلة عامة فرضية كولمبوس - بكروية الأرض - . وفرضية كوبر نكس - بأن الشمس مركز الكون - . ونظرية ابن الهيثم - أن النظر مصدره الأشعة إلى العين - .

و فرضية داروين - البقاء للأصلح الذي يتلاءم مع ظروف حياته، ويبيئته - . وفرضية جالتون - سبب الجريمة يعود إلى العوامل البيولوجية الوراثية - . وفرضية مالتس في ..السكان إلخ

خامساً - شروط الفرضية.

1. أن تكون الفرضية جملة خبرية قائمة بذاته
2. أن تحدد الفرضية إما وجود شيء أو عدمه، أو وجود علاقة بين عاملين، أو عدمه. أي تعبير عن العلاقة بين المتحولات
3. أن تكون الفرضية معقولة، وليست خيالية، ومنسجمة مع الحقائق العلمية المعروفة، والنظريات العلمية -
4. أن تكون الفرضية بسيطة تصاغ بجملة خبرية سهلة، وواضحة بعيداً عن كل غموض، أو تعقيد في الفهم، أو المعنى، وبالفعل المضارع إن أمكن.
5. أن تكون الفرضية قابلة للتجربة، والاختبار. فالأخلاق، والفلسفة غير قابلة للاختبار.
6. أن تكون الفرضية قادرة على حل المشكلة المدروسة، والإجابة عن أسئلتها
7. أن تكون الفرضية قابلة للتطبيق على حالات أخرى مشابهة - أي تطبيقها وافترضها في حالات أخرى تحتاج لإجابة مثل القدرة على التنبؤ.
8. أن تكون الفرضية خالية من التناقض - أي أجزاؤها غير متناقضة - كان تكون إيجابية، وسلبية في آن واحد.
9. أن تكون الفرضية متعددة.
10. أن تكون الفرضية موضوعية، وبعيدة عن القيم الشخصية، والمؤثرات والميول، والأمزجة، والعواطف الإنسانية

الثامنة - خطوة جمع المصادر والمراجع

تتزامن مع الخطوة السابقة، وهي خطوة إعداد الخطة إلا أنها تتسم بالبحث الأعمق، والاطلاع الأوسع، والتنقيش الأكثر، والاقتناء الأكبر للمصادر، والمراجع المتعلقة بالبحث. ويمكننا تأصيل هذه الخطوة ضمن الأمور التالية:

1. جمع المصادر والمراجع المتعلقة بالبحث - والتي يجد فيها الباحث مواد وموضوعات وافرة، وغزيرة تخدم موضوع بحثه
2. جمع المصادر والمراجع المتعلقة بالاقتناء المادي، أو التدوين - وذلك إما بالحصول عليها بطريق الهدية، أو الشراء، أو الاستعارة، وتصنيفها ضمن المكتبة المنزلية وإما بتدوين أسمائها عند تعذر اقتنائها المباشر. وذلك في بطاقات خاصة يُذكر فيها اسم الكتاب، أو المرجع، واسم المؤلف والسنة، والطبعة، والجزء، والباب أو الفصل ذا العلاقة بموضوع البحث.
3. اقتناء المصادر والمراجع القديمة - والتي تزخر بالمعلومات الوفيرة، والحقائق الغزيرة، والأفكار النيرة الواضحة، والجزئيات الأصلية. وفي الوقت نفسه تؤصل أصول العلوم الحديثة بنظرياتها، وأفكارها، وقواعدها ... الخ.
4. اقتناء المصادر الحديثة، وهي لا غنى عنها للباحث - حيث يجد فيها مبتغاه من العلوم الحديثة، والنظريات والأفكار المستجدة، والتي تخدم موضوع بحثه وغرضه
5. التعرف على المخطوطات - وهي الكتب القديمة المكتوبة بخط اليد. وهي أمهات الكتب الحديثة، وعلومها أصل العلوم الحالية، وهي ثروة علمية لا يستهان بها. وعلى الباحث الاطلاع فقط على المخطوطات المتعلقة بموضوع بحثه. وكثيراً ما يقوم موضوع بحث الماجستير، أو الدكتوراه بناءً على عدد المخطوطات التي استند إليها في الإعداد، وخاصة بالنسبة لأبحاث العلوم الشرعية.
6. الاطلاع على الدوريات - كالمجلات والنشرات والجرائد والصحف اليومية أو الأسبوعية، أو الشهرية، أو السنوية حيث كثيراً ما تنشر مقالات، وأبحاث لها علاقة بموضوع البحث محل الدراسة.
7. الاطلاع على الوثائق الرسمية - وهي النشرات والمطبوعات الحكومية، سواء كانت في شكل تقارير، أو إحصائيات، أو أبحاث. ولا يكتفي فقط بالنشرات غير الحكومية.
8. الاطلاع على أمهات المراجع والمصادر - والتي تنشرها دوائر المعارف العالمية حتى ولو أنها لا تتعلق بالبحث، ولكنها تخدمه من حيث مساهمتها في تكوين الخلفية الثقافية، والتي لا غنى عنها لكل باحث؛ فهي توسع مداركه الذهنية وتعمق قدراته التحليلية، وتنشط مواهبه ومن هذه الكتب القرآن الكريم، وتفسيره، وكتب الحديث والسيرة، وكتب التاريخ، ومعاجم اللغة، والموسوعات العالمية، وغيرها.
9. الاطلاع على المصادر والمراجع الأولية الأصلية - وهي ذات المعلومات والحقائق الأصلية التي لم تتناولها الأيدي، ولم يجر اقتباسها من قبل، ولم يقم أحد بتفسيرها، أو شرحها، أو تدوينها بالنقل. ومن المصادر الأولية:

__ المخطوطات غير المحققة، وغير المنشورة

__ مذكرات القادة والسياسيين والعلماء والمفكرين

__ الخطابات الخاصة

__ اليوميات

__ الاستبيانات

__ المقالات

__ الاستطلاعات للأمكنة، والآثار، واللوحات ... الخ

__ حيثيات الأحكام القضائية

__ كتب الأدلة الإحصائية، والكتب التجميعية للمقتطفات، والمختارات

__ الكتب والمراجع القديمة والحديثة غير المشروحة

__ الموسوعات القانونية

10. الاطلاع على المصادر الثانوية، وهي التي تتناول المعلومات في المصادر الأصلية بالشرح، والتحليل، والتفسير، والتعليق، والنقد. وهذه المصادر مهمة للباحث تساهم في توضيح المعلومات الأولية، وفي الإضافة لها، ومن المراجع الثانوية:

__ الكتب القديمة والمنقولة والشارحة. ومنها كتب التراجم، والمخططات المحققة

__ كتب دوائر المعارف العلمية، والتخصصية

__ الصحف

__ التقارير المفصلة

__ التوصيات المشروحة

__ التعليقات النقدية، والتقويمية للكتب، والمراجع

__ المتقسسات المباشرة

__ مجموعات التفاسير القانونية، والأحكام القضائية الإدارية، والجنائية وغيرها

ولنا التنويه: إن التنوع في الاقتناء من المصادر الأصلية، الثانوية القديمة، والحديثة هو أمر ذو فائدة حقيقية تؤصل تكوين الرؤيا الواسعة، والواضحة لموضوع البحث، مما يساهم بدوره في تنوع المعالجة في الكتابة والتفسير، والتعليق، والتدوين، والشرح ويساعد في نفس الوقت على التعايش مع البيئات المعاصرة لصياغة البحث: كالجامعات، والأفراد، والدوائر والمكاتب وغيرها مما يقود بالتالي إلى إتقان المعالجة، والربط بين الأحداث، وتفسير، وفهم المصطلحات المتعلقة بالموضوع، ومن ثم كشف العوامل المؤثرة في صياغة البحث.

ومن هنا يجب عدم الاستهانة بالمراجع الثانوية، أو الحديثة، أو الدوريات، أو المذكرات. وكثيراً ما نجد أن المراجع الثانوية التي تشمل معلومات أصلية قد لا يشترط أن تكون قديمة؛ فقد تكون حديثة مثل: كتب الإحصائيات الحكومية عن الصادرات والواردات، وبنود الميزان التجاري وبنود ميزان المدفوعات، وغيرها. ومثل النشرات الرسمية اليومية لبعض الدوائر الحكومية، ومثل حيثيات الأحكام القضائية والقانونية، وغيرها.

التاسعة - خطوة جمع المادة العلمية.

وهي أهم خطوات إعداد البحث. ويتم جمع المادة العلمية بأربعة أشكال هي:

أولاً - القراءة.

ثانياً - الملاحظة.

ثالثاً - المقابلة.

رابعاً - الاستبيان.

أولاً - القراءة

وضرورتها تنبني على تحديد مسار الدراسة بموضوع البحث، والكشف عن أغواره، وتحديد حدوده، ومن ثم تبيان جزئياته، وتوضيح أفكاره، وبلورة وجهات النظر فيه سليمة كانت أم غير سليمة، موافقة، أو مخالفة. ولا يتحقق كل هذا إلا بالقراءة. وقد يظن البعض أن القراءة عملية سهلة ما دامت الخطة موضوعة، وعناصر البحث (العناوين) موزعة. وعلى العكس من ذلك فالقراءة فن لا يتقنه كل الأفراد. والقراءة لها أسلوبها، ولها ذوقها، ولها خطواتها، ومراحلها. ويمكننا إيجاز أنواع القراءة في خطوة جمع المادة العلمية بما يلي:

1. القراءة الفهرسية السريعة وذلك بالاطلاع السريع على فهارس الكتب، والمراجع العامة، والتي يعتقد أن الموضوعاتها علاقة بموضوعات البحث. ومن ثم يسجل الباحث أسماء الكتب ذات العلاقة، والتي سيرجع إليها فيما بعد. ويكتب الباحث اسم المرجع، واسم المؤلف والباب، أو الفصل، وعنوانه، أو موضوعه الذي له علاقة بأحد موضوعات البحث، ورقم الصفحة.
2. القراءة الفهرسية المراجع الدوائر المعرفية التخصصية: وذلك بالاطلاع السريع على فهارس الكتب الخاصة جداً، وذات العلاقة الوثيقة للبحث. وهذه الكتب هي نقطة البدء لأية معلومات جديدة من مراجع جديدة.
3. القراءة التمهيدية للكتب المسجلة وذلك بقراءة تمهيدية، وسريعة لموضوعاتها ذات العلاقة بموضوعات البحث، وذلك حتى يقيم الباحث قيمة هذه المراجع وموضوعاتها من حيث الاعتماد عليها في إعداد بحثه.
4. القراءة التعمقية وذلك للموضوعات المعنية في الكتب المختارة سابقاً، وبشيء من التعمق، والتأني، والتبحر في جزئيات تلك الموضوعات، والغور في أبعادها وأفكارها، ومفاهيمها حتى يستطيع أن ييضمها، وأن يلم بها.
5. القراءة التخصصية الشاملة وذلك لجميع المراجع ذات العلاقة التخصصية بموضوعات البحث. ويعني هذا قراءة الكتب القديمة، والكتب الحديثة، وقراءة الكتب الأصلية، والكتب الثانوية ذات العلاقة فقط، وكذلك الدوريات والوثائق، وغيرها.
6. القراءة التخصصية المساعدة وذلك للمراجع ذات العلاقة التخصصية الموضوعات البحث والتي تساعد معلوماتها في الدعم والتقويم، والتوضيح، والتبسيط والإرشاد والتأصيل، والإقناع المحتويات البحث، وموضوعاته كالدوريات وكتب الأدلة الإحصائية، والتعريفية للمعلومات الرقمية، والأشخاص والأحداث، والتواريخ، والملاحم الأسطورية، وكتب التراجم، ووسائل الإيضاح كالخرائط، والأطالس، والأدلة الجغرافية، وغيرها.
7. القراءة الزمنية المنظمة وذلك بتنظيم أوقات المطالعة، وتبعاً لما تسمح به الظروف الزمنية، والقوة الذهنية والجسمانية للباحث. وعلى الباحث ألا يقرأ، وهو مجهد ذهنياً، أو فكرياً، أو جسدياً. وكذلك لا يقرأ في أوقات غير مناسبة هي أصلاً مخصصة لراحة الإنسان، ومنها على سبيل المثال: أوقات القيلولة، وممارسة العبادة كالصلاة. وأثناء العمل، أو بعد الانتهاء منه مباشرة أو أوقات الطعام، أو النشاط المنزلي ... الخ.

ولنا أن ننوه وبالتحديد وبضرورة تحاشي القراءة، والمطالعة في النصف الثاني من الليل. وهي الفترة الضرورية، واللازمة لراحة الذهن، والجسم. وحيث تقل القدرة الاستيعابية للذهن أكثر من النصف حتى ولو شعر القارئ بشيء من النشاط، أو الانتعاش الوهمي. ويمارس هذا النوع من النشاط خطأ الكثير من الباحثين، وطلاب المدارس والجامعات بحجة ضيق أوقات الامتحانات، أو الأوقات الأخرى.

القراءة المكانية: إن تحديد مكان القراءة أمر متروك للباحث والمفاضلة في القراءة بين المكتبة، وبين البيت أو بين المكتبة الخاصة، أو المكتبة العامة أمر متروك للباحث. وهذا أمر نسبي يختلف من باحث لآخر، أو من مكتبة لأخرى.

فقد تقتضي ظروف الباحث أو أحواله النفسية، أو ظروفه المعيشية تفضيل البيت على المكتبة، أو العكس. وكذلك بالنسبة للمكتبة، فقد يحدد غناها، أو فقرها مكاناً للمطالعة المناسبة للباحث. للمصادر والمراجع المطلوبة أفضليتها حتى ولو كانت مكتبة خاصة، أو منزلية

القراءة المكتبية: يرتادها الباحث تبعاً لحاجته إليها، وظروفه المادية والنفسية والمنزلية والنشاطية وتبعاً كذلك لظروف المكتبة نفسها من حيث غناها بالمصادر والمراجع المطلوبة، أو أوقات المطالعة فيها، ومدى تناسبها مع أوقات الباحث وتبعاً لنظام الاستعارة فيها، ونظام المطالعة، وغير ذلك.

وتتناول القراءة المكتبية أنواع المكتبات كلها الخاصة والعامة، والمنزلية كالمكتبات المملوكة لشخص، أو عائلة يُسمح بارتادها لأفراد الجمهور. لذا فعلى الباحث أن يوثق صلته بمثل هذه المكتبات، وموظفيها، والمسؤولين فيها حيث يقدمون له كل مساعدة ممكنة؛ نظراً لما يتمتعون به من خبرات كبيرة حول أهمية، ونوعية المراجع. ولا تقتصر القراءة المكتبية على المكتبات المحلية، وإنما تتناول المكتبات الخارجية يلجأ الباحث إليها خارج وطنه أحياناً، وهذا ما ينطبق بصفة كبيرة على مكتبات المخطوطات القديمة كالمكتبة السلمانية في استانبول، والمكتبة الوطنية في باريس.

القراءة للأبحاث الجديدة فضلاً عن القراءة في الكتب، والمراجع، والمصادر فلا غنى للباحث عن قراءة الأبحاث - ١٠ الجديدة التي تنشر عادة في الدوريات كالمجلات والصحف، وكذلك المقالات والتعليقات النقدية البناءة، والتقارير - وكثيراً ما وعلاقتها وثيقة بالبحث. تحتوي مثل هذه الأبحاث الجديدة على عناصر، ومعلومات مفيدة للباحث

ومن المجلات المشهورة على سبيل المثال:

أ- مجلة الدارة - تصدر عن دار الملك عبد العزيز بالرياض.

ب مجلة الأزهر الشريف.

ج - مجلة كلية آداب جامعة القاهرة.

د- مجلة المعهد العلمي العربي بدمشق.

هـ - مجلة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة.

و - مجلة التضامن الإسلامي.

ز - مجلات الجامعات العربية، والإسلامية.

ح - مجلة الأمة القطرية.

ط - مجلة الجامعة الأردنية.

ي - مجلة جامعة جرش.

ق - مجلة الجامعة الإسلامية.

ثانياً - الملاحظة

تعتبر من أهم وسائل جمع المادة العلمية، واستقراء عناصرها، وموضوعاتها، وأفكارها، وحديثاتها، والتي لا يستغني عنها كل باحث علمي. وتستخدم هذه الوسيلة بالنسبة لمعظم العلوم سواء التطبيقية والطبيعية والكونية، أو العلوم الإنسانية والأدبية، والاجتماعية والاقتصادية والقانونية. وقد استخدمها العلماء، وخاصة المسلمون قديماً. وما زال العلماء يستخدمونها حتى يومنا هذا، وخاصة فيما يتعلق بالعلوم والظواهر العلمية والتطبيقية كالفلك، والطب والهندسة، والفيزياء والكيمياء، والتصنيع الإلكتروني، والتكنولوجيا ... الخ.

والمزيد من التفصيل لهذه الوسيلة من وسائل جمع المادة العلمية تبلور دراستها ضمن محاور أربعة

المحور الأول - التعريف بالملاحظة.

المحور الثاني - أنواع الملاحظة.

المحور الثالث - شروط الملاحظة.

المحور الرابع - مزايا، وعيوب الملاحظة.

المحور الأول - التعريف بالملاحظة

__ تعرف بأنها التبحر في ظاهرة ما، أو فكرة ما عن طريق استقراء جزئياتها، أو وصفها.

- وبأنها تعني استخدام البصر، والحس والبصيرة في إدراك حقيقة، أو ظاهرة علمية، أو وصفها.
- وبأنها تعني التبحر، والغوص والتمعن في الظواهر، والأفكار، والنظريات والحقائق العلمية للتوصل إلى معانيها البعيدة، والعميقة.
- وبأنها تعني المراقبة، والمشاهدة الدقيقة للظواهر، والمشكلات، والأحداث سواء الكونية التطبيقية، أو الأدبية الإنسانية.
- وبأنها تعني الدراسة العميقة، أو المركزة للظواهر، والحوادث، والعلوم، ومعرفة سلوكها، واكتشاف أسبابها، وقوانينها، ومعرفة حقائقها وبأسلوب، ومنهجية علمية سليمة، ومنضبطة. وهذا هو تعريفنا المختار.

وتتأصل أهمية هذه التعريفات على اعتبار أن الملاحظة تعتبر قراءة استقرائية تعمقية، ومركزة في تناولها للعلوم والظواهر. وتستند إلى التبحر، والتمعن في المعاني البعيدة للأفكار والجزيئات المتعلقة بالحقائق العلمية مما يساعد الباحث في تنمية مواهبه الفكرية، والذهنية الخلاقة، والتي يمكن استخدامها في الكشف عن حقائق أخرى، ونتائج جديدة يمكن تعميمها على أخرى مشابهة مما يساعد الباحث على إحكام، وإتقان بحثه العلمي، وخاصة فيما يتعلق بمادته العلمية.

ولعل من المفيد القول: إن القدرات الذهنية والعقلية، والمتعلقة بالملاحظة الاستقرائية للأفراد نسبية، وليست مطلقة، وتختلف باختلاف مستويات الذكاء، أو النضج العقلي والعلمي والثقافي عند الأفراد.

المحور الثاني - أنواع الملاحظة

وغالباً ما يضمها أساتذة البحث العلمي أربعة أنواع :-

النوع الأول - الملاحظة العفوية غير المحفزة.

وهي أبسط أنواع الملاحظات الاستقرائية. وفي العادة تكون غير محفز لها أي غير مرتب لها. وتكون غير مقصودة، وغير منظمة، وغير مضبوطة. وتحصل بصورة عفوية ودون إعداد مسبق، أو منظم لمشاهدة الظواهر، وخاصة الكونية، والطبيعية منها.

وبحيث يمكننا القول: إن هذه الملاحظة تعني في كثير من الأحيان المشاهدة التلقائية للظواهر، والحوادث، والتي تحدث تلقائياً، وفي ظروفها الطبيعية، وبحيث يلجأ الباحثون إلى ملاحظتها، واستقراء حقائقها دون إعداد، أو تجهيز مسبق

للأدوات، والأجهزة المستخدمة، أو دون تحديد المعلومات والأهداف المتعلقة بتسجيل حركة الظاهرة. فيقوم الباحث الاستقرائي بتسجيل البيانات والمعلومات الأولية من تلك الظواهر، والأحداث بدراستها، وتفسير سلوكها بمنهجية منضبطة للتعرف على حقائقها مستقبلاً.

النوع الثاني - الملاحظة المقصودة المحفزة.

وهي أكثر استقراءً، وتنظيماً من الملاحظة الأولى، وتعني المشاهدة المقصودة، والتمعن المنظم والتبصر العميق للظواهر، والحوادث مع الاستعداد المسبق لاستقراءها بإعداد المعلومات، وتحديد الأهداف، وتوفير الوسائل، والأدوات والمخططات والأجهزة اللازمة لرصد الظاهرة، وملاحظتها، ومن ثم جمع البيانات، والمعلومات الدقيقة عنها، والتي تساعد في تحديد مشكلة البحث، واختيار الفروض، وتحديد الأسباب، والنتائج المرجوة من الاستقراء.

النوع الثالث الملاحظة الفردية الانعزالية.

أي غير المشاركة. أي أن الباحث في ملاحظته الاستقرائية يقف موقفاً انعزالياً، وغير مشارك كعضو في عينة الظاهرة التي يستقرؤها، ويلاحظها. فهو يراقب الظاهرة

بعيداً عن أفراد العينة محل الظاهرة، أو التجربة. ويقف موقف المشاهد المتفرج عن بعد، أو قرب من الأفراد الآخرين الذين يشكلون عينة الدراسة، والذين تتعلق الظاهرة بهم. فهو يلاحظ سلوكهم، وتصرفاتهم، وبصفة موضوعية لا يؤثر فيهم، ولا يتأثر بهم. ويجمع ملاحظاته عنهم دون الاختلاط بهم، أو مشاركتهم بأحاسيسهم، ومشاعرهم، فيصل إلى حقائق كثيرة عن ظاهرتهم، ولو أنها تكون غير دقيقة، أو عميقة.

النوع الرابع - الملاحظة الجماعية غير الانعزالية.

أي بالاندماج، والاختلاط مع الفئة المجتمعية محور الدراسة؛ فيراقب ظاهرتهم من خلال مشاركته لهم كعضو مشارك لهم يعيش معهم، ويشاركهم - وغالباً ما يكون سراً - في مشاعرهم، وسلوكهم، وتصرفاتهم، ونشاطاتهم. وبالتالي يقوم الباحث بجمع المعلومات والبيانات المقصودة المتعلقة بهم. وتتسم هذه الملاحظة بالاستقراء والجمع الدقيق للبيانات والمعلومات المتعلقة بأفراد الظاهرة فتكون أكثر دقة، وصحة و غزارة، لأنها جمعت في بيئتها الطبيعية فيستطيع الباحث، وبصورة أكثر قرباً الحصول على المعاني الدقيقة، والمعرفة الصحيحة للسلوك الخفي، والتصرف غير المرئي لمشاعر أفراد العينة موضوع

الظاهرة. وبحيث يستقرئ الباحث ملاحظاته، ويجمع بياناته بصفة خفية، ودون معرفة هويته من قبل أفراد تلك العينة. ومع أن هذه الملاحظة توفر المعلومات الدقيقة سواء المتعلقة بالمشاعر، أو التصرفات - وهذه ميزة تحسب لها - إلا أن العيب فيها أنها قد تعرض الباحث للخطر حيث وضع نفسه موضع الجاسوس على أفراد العينة. إنها صعبة بالنسبة للباحث قد تؤدي إلى إيذائه، أو مقتله، وخاصة إذا علمنا أن هذا النوع من الاستقراء الاندماجي يتطلب اختلاط الباحث مع أفراد العينة، أو الظاهرة محل الاستقراء، والتي غالباً ما يكون أفرادها من الخطرين كمجموعات السجناء، وعصابات الإجرام، ومجموعات المخدرات، والعنف الجنسي والجسدي، ومجموعات المرضى المصابين بالأمراض النفسية، أو الجسدية، أو العصبية، أو السرطانية، أو مرضى الإيدز... الخ.

المحور الثالث - شروط الملاحظة.

تستلزم شروطاً عديدة أهمها :

1. الانضباط، والتنظيم - أي بعيداً عن العشوائية، والارتجالية. فدقة النتائج تعتمد على انضباطية الملاحظة حيث تؤهل الباحث، وتمكنه من استقراء المعلومات وتحديد الفروض، واستقراء النظريات، وتأصيل القوانين بشكل دقيق، ومنظم وبالتالي يساعده على ربط الأسباب بالنتائج. وكذلك تعميم هذه النتائج على الحالات، والظواهر الأخرى المشابهة.
2. الدقة، والتحديد - وفي ما يتعلق بمجالات الملاحظة، وعناصرها، وجوانبها، وحيثياتها، وأبعادها، والمعلومات المتعلقة بها، وزمانها، ومكانها، مما يساعد بالتالي على استخلاص أدق النتائج، وأقربها إلى الصحة. إن هذا الشرط يستلزم من الباحث أن يكون دقيقاً في اختيار عينة البحث من الأفراد مثلاً: بكلفئات التي تتعاطى المخدرات، فيطلع على أحوالهم المعيشية، والسلوكية، وأسباب الحرافهم، وزمن ذلك. وأمكنة تواجدهم كالمقاهي والحانات، والأماكن المشبوهة... الخ. وكخلاصة يجب أن تكون الملاحظة دقيقة كماً، ونوعاً، والموضوعية - فالملاحظة تستهدف دراسة واستقراء مشاعر، وأحاسيس الآخرين دون تدخل من الباحثين، والذين عليهم أن يتركوا مشاعرهم بعيداً عن تسجيل البيانات، وتجميع المعلومات، ودون التسرع في استقراء الاستنتاجات، ولو اقتضى الأمر أن يكثر الباحث، ويكرر ملاحظاته، وعلى فترات متقاربة، أو متباعدة ثم مقارنة ما يحصل عليه من معلومات بعضها ببعض. وبالحيدة والتجريد يحصل الباحث على أدق الاستقراءات والنتائج المرجوة.
3. الاستعداد والتبؤ - وذلك بالاستعداد النفسي والمعنوي، والجسدي من قبل الباحث. وكذلك توفير الأدوات والأجهزة، والأوراق التي يستعين بها الباحث في إجراء ملاحظته. ويتناول الاستعداد أيضاً تحديد المعلومات، والأسئلة والفروض المحتملة للدراسة.